

## تفعيل آلية التقاضي الإلكتروني في الجزائر Activation of the electronic litigation mechanism in Algeria

مهدي أسماء  
جامعة 08 ماي 1945 / قالمة  
mahdi.asma@univ-guelma.dz  
فاضل الهام  
جامعة 08 ماي 1945 / قالمة  
Fadal.ilhem@univguelma.dz

تاريخ الاستلام: 2021/10/02 تاريخ القبول للنشر: 2021/12/18

\*\*\*\*\*

### ملخص:

مواكبة لمستجدات العصر الرقمي والتكنولوجي الذي يشهده العالم اليوم نتيجة للثورة المعلوماتية، عملت مختلف الدول على غرار الجزائر على استغلال تلك التقنيات الحديثة لوسائل الاتصال في عصرنة العدالة، وذلك بالتحول من نظام التقاضي التقليدي إلى نظام التقاضي الإلكتروني بعد أن أصبح هذا التوجه ضرورة لا بد منه لرقى قطاع العدالة، لذا أصدر المشرع القانون 03-15 المتعلق بعصرنة العدالة الذي عمل من خلاله على إرساء نظام قضائي فعال يعمل على تخفيف العيوب التي تعترى مرفق القضاء وتسهل الاجراءات على المتقاضين.

**الكلمات المفتاحية:** التقاضي الإلكتروني- المحاكمة عن بعد- العصر الرقمي- عصرنة العدالة- التقاضي التقليدي.

### Abstract:

To Keep pace with the new digital and technological age that the world is experiencing today as a result of the information revolution, various countries such as Algeria have worked to exploit these modern technologies for means of communication in the modernization of justice, the shift from; the traditional litigation system; to the electronic litigation system , which has become an imperative for promotion of the justice sector, if the

legislator passes the 15-03 law on the modernization of justice, through which he has worked to establish an effective judicial system, to mitigate defects considered to be the space facility

**key words:** *electronic litigation – trial for justice - digital age - modernization of justice- traditional litigation .*

## مقدمة:

أدى انتشار ثورة تكنولوجيا المعلومات بأدواتها المتطورة لغزو الحياة الإنسانية من جميع جوانبها، حيث أثرت بتطبيقاتها على مجال التجارة والتعليم وعمل المؤسسات والهيكل داخل الدولة بمختلف قطاعاتها بما فيها قطاع العدالة، الذي يعتبر مرفقا محوريا ذو أهمية وطنية، لذا اقتضت الاستجابة للتطورات العالمية الحديثة استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في مجال التقاضي للوصول لقطاع ذو كفاءة يساهم في تحقيق مفهوم العدالة الفعالة، لذا عملت الجزائر منذ سنة 2015 ببذل مساعي جادة في هذا المجال وأصدرت القانون 03-15 المتعلق بعصرنة العدالة والذي أحدث ثورة قانونية في المجال التكنولوجي للقطاع وتم من خلاله التوجه نحو العالم الرقمي، فأصبح بإمكان المتقاضين الوصول للمحكمة عن بعد وتسريع إجراءات التقاضي وضمان تنفيذ أحكامهم إلكترونيا .

تتمثل أهمية دراسة هذا الموضوع فيما تمثله آلية التقاضي الالكتروني من أهمية بالغة في تجاوز العراقيل التي تواجهها العدالة التقليدية التي تتميز بالبطيء وتكدس الدعاوى القضائية، حيث يسعى نظام التقاضي الإلكتروني لتبسيط وتسريع إجراءات التقاضي وتيسير عملية الاطلاع عليها، مما يؤدي إلى إتقان عمل المحاكم وتخفيف العبء على جميع الأطراف المشاركة في عملية التقاضي من قضاة ومحامين وأطراف الدعوى. نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى:

-الوقوف على أهم النقاط الإيجابية التي يهدف نظام التقاضي الالكتروني لبلوغها من خلال تحديث قطاع العدالة وتطوير الخدمات المقدمة.  
-تحديد مظاهر تبني المشرع الجزائري لآلية التقاضي الالكتروني في المنظومة القضائية.

وتتمثل الإشكالية التي تهدف هذه الدراسة للإجابة عنها في: كيف كرس المشرع الجزائري العصرنة الإلكترونية في المجال القضائي؟ وإلى أي مدى ساهمت تكنولوجيا الإعلام والاتصال في ترقية خدمات قطاع العدالة؟ .

وكإجابة عن الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث إلى مبحثين، حيث تناولنا في المبحث الأول المعنون بآلية التقاضي الالكتروني في المنظومة القضائية الجزائرية، حيث تعرضنا من خلاله إلى بؤادر تبني الجزائر لآلية التقاضي الالكتروني ودوره في ترقية العمل القضائي، بينما في المبحث الثاني المعنون بتطبيق الرقمنة الالكترونية في المجال

القضائي الجزائري، تناولنا فيه تطبيق آلية التقاضي الالكتروني في مجال القضاء الجزائي وكذا القضاء المدني.

### المبحث الأول: آلية التقاضي الالكتروني في المنظومة القضائية الجزائرية

تعد الجزائر من بين الدول التي سعت لعصرنة العدالة باعتبارها مرفقا استراتيجيا في الدولة، وذلك من خلال القيام بجملة من الإصلاحات، بالعمل على تكريس البعد الالكتروني داخل المنظومة القضائية (المطلب الأول)، وذلك بغرض بلوغ الأهداف المرجوة من إدماج آلية التقاضي الالكتروني ودوره في ترقية العمل القضائي (المطلب الثاني)

#### المطلب الأول: بؤادر تبني الجزائر لآلية التقاضي الالكتروني

إن تبني الجزائر لآلية التقاضي الالكتروني كوسيلة لترقية وتحديث قطاع العدالة قد تم بصفة تدريجية وصولا للتطبيقات التي نشهدها في يومنا هذا في المجال القضائي، لذا سنتولى من خلال هذا المطلب إبراز مساعي الجزائر في تكريسها للبعد الالكتروني في النظام القضائي (الفرع الأول)، مع تحديد الأساس القانوني المعتمد عليه من قبل الجهات المعنية لتطبيق آلية التقاضي الالكتروني (الفرع الثاني).

#### الفرع الأول: : تكريس البعد الالكتروني في النظام القضائي الجزائري

بدأت مساعي الجزائر في تطوير وعصرنة العدالة بشكل تدريجي، حيث جسدت أولى هذه المحاولات بإنشاء اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 1234-99 حيث نص في المادة الأولى منه " تحدثت تحت السلطة السامية لرئيس الجمهورية لجنة وطنية لإصلاح العدالة تدعى في صلب النص اللجنة"، وذلك بهدف اقتراح التدابير والتوصيات لجعل العدالة أقرب للمواطن وجعل شروط سير الجهات القضائية ومؤسسات السجون أقل وطأة، ثم صدر المرسوم التنفيذي رقم 04-333 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة العدل<sup>2</sup>، حيث استحدثت المشرع بموجبه مديرية عصرنة العدالة بموجب المادة 5 منه لتسند لها مهمة القيام بعصرنة النظام القضائي من حيث تنظيمه الداخلي وعلاقته مع المحيط الوطني والدولي، وكذا ضمان ترقية استعمال الإعلام الآلي وتكنولوجيا الإعلام والاتصال في قطاع العدالة، لتتعمق سلسلة الإصلاحات التي باشرتها السلطات الجزائرية مع صدور القانون رقم 03-15 المتعلق بعصرنة العدالة والذي دعم الجهات القضائية بالوسائل الالكترونية وعمل على استحداث شبك الالكتروني على مستوى الهيئات القضائية للسماح بالحصول على المعلومات المسجلة، كما تم من خلاله وضع نظام قاعدة معطيات تجمع أهم المعلومات المتعلقة بمساعدة القضاة والمحضرين، الموثقين والمحامين، للتحكم في عملية التعيينات والمتابعات التأديبية والجزائية<sup>3</sup>.

#### الفرع الثاني: الأساس القانوني للتقاضي الالكتروني في الجزائر

يحتاج التقاضي عن بعد لقاعدة تشريعية يستند عليها القضاة في إصدار القرارات والأحكام واتخاذ الإجراءات الملائمة، وتكون نقطة ارتكاز لتطبيق إجراءات التقاضي

الالكتروني لتحقيق عصرنه العدالة الذي يتم من خلال استخدام وسائل الاتصالات الحديثة في المجال القضائي للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تسيير التقاضي، وذلك بالانتقال من خدمات التقاضي في شكلها الروتيني إلى الشكل الالكتروني عبر الانترنت<sup>4</sup> ، لذا عمل المشرع الجزائري على إصدار جملة من النصوص القانونية التي تحت على إدماج البعد الالكتروني في المجال القضائي، فأصدر القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنه العدالة الذي نص على إنشاء منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل والإشهاد على صحة الوثائق الالكترونية، كما سمح بممارسة الإجراءات القضائية وإرسال الوثائق بالوسائل الالكترونية، كما استحدث آلية المحادثة المرئية عن بعد في جلسات المحاكمة، وكذا الأمر 15-02 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية<sup>5</sup> حيث سمح باستعمال التقنيات الالكترونية في حماية الضحايا والشهود لكتمان هوية تلك الأطراف، إلى جانب القانون رقم 15-04 المتعلق بالتوقيع والتصديق الالكتروني والذي نص على آليات إنشاء التوقيع الالكتروني وسلطات التصديق الالكتروني بعدما تم السماح بإدخال هذه التقنيات في المجال القضائي<sup>6</sup> .

### المطلب الثاني: دور التقاضي الالكتروني في ترقية العمل القضائي

إن الهدف الأساسي من إدماج البعد الالكتروني في المنظومة القضائية الجزائرية مساهمة التوسع المستمر في عالم الرقمنة والاستفادة من الآثار الإيجابية التي يمكن تحقيقها من خلاله، كما أن عملية إدخال الوسائل الالكترونية في النظام القضائي والتحول من نظام تقاضي تقليدي إلى نظام تقاضي الكتروني يستدعي توفير مقومات وبنية تحتية مناسبة يبنى عليها النظام الالكتروني.

#### الفرع الأول: الآثار الإيجابية لإدراج البعد الالكتروني في المنظومة القضائية

عمل المشرع الجزائري على إدماج البعد الالكتروني في المجال القضائي وذلك بهدف تحقيق جملة من الأهداف والتي تتمثل في ما يلي:

- حلول المستندات الالكترونية محل المستندات الورقية: حيث يقوم نظام التقاضي الالكتروني على تبادل الرسائل الالكترونية لتحل مقام المستندات الورقية في كافة مراحل الإجراءات القضائية، وذلك بغرض القضاء على الأرشيف القضائي الضخم الناتج عن تخزين ملفات الدعاوى واستبداله بأرشيف الكتروني يتضمن أقراسا مدمجة لا تشغل حيزا كبيرا، كما تجعل آلية التقاضي الالكتروني المعاملات القضائية أكثر أمانا ومصداقية وذلك لسهولة اكتشاف أي تغيير أو تحريف يطرأ على المستندات مما يساعد على رفع درجة الأمان في سجلات المحكمة<sup>7</sup>.
- تهدف آلية التقاضي الالكتروني لتحقيق السرعة للمتقاضين باعتبار أن جميع الإجراءات تتم عبر الأنترنت دون انتقال الأطراف للمحكمة، حتى المستندات يتم

إرسالها واستلامها إلكترونياً، كما تمكن المحامي من الدخول لموقع المحكمة والإطلاع على ملف الدعوى ومتابعته من مكتبه وإتمام جميع إجراءات التقاضي دون تكبد عناء الانتقال للمحاكم لمباشرة الدعوى، كما يعمل موقع آلية التقاضي عن بعد على توفير الخدمات على مدار 24 ساعة دون انقطاع وطيلة أيام الأسبوع لتجنب تعطيل المصالح أو توقفها، إضافة للمحاسن التي تقدمها للقضاة حيث تعمل على تخفيض الضغط عليهم وتمكينهم من دراسة عدد أكبر من القضايا، والقضاء على البيروقراطية في القطاع وتحقيق شفافية أكبر في العمل القضائي والأعمال الإدارية المرتبطة به<sup>8</sup>.

### الفرع الثاني: مقومات تطبيق التقاضي الإلكتروني

قبل العمل على إدماج البعد الإلكتروني داخل المنظومة القضائية لابد على الدولة أن تعمل على توفير مجموعة من المقومات التي لا يستقيم دونها تطبيق آلية التقاضي عن بعد حيث تتمثل فيما يلي:

**1- المقومات القانونية:** تعتبر هذه المقومات من أهم الوسائل التي تساعد في عملية التقاضي عن بعد، وتتمثل في فرض جملة من النصوص التشريعية والتنظيمية المسيرة للتقدم العلمي، والتي تحث على استخدام وسائل الاتصال الحديثة في مجال التقاضي، وذلك لمواكبة التغيرات وعصرنة العدالة حيث يحتاج القضاة لقاعدة تشريعية يستمدون منها سلطتهم في إصدار القرارات أو اتخاذ الإجراءات، وتتولى هذه النصوص تحديد المفاهيم التقنية وتنظيم الإجراءات المتبعة من خلالها، وكذا العقوبات المترتبة عن سوء استخدامها<sup>9</sup>.

**2- المقومات البشرية:** تتمثل في توفير الطاقم البشري من خبراء ومختصين في كل من المجال الفني والتقني وحتى القانوني يتقنون العمل على الأجهزة التقنية، واستخدام البرامج الإلكترونية لتفادي أي عراقيل عند تطبيق التقاضي الإلكتروني نظراً لما يمثله قطاع العدالة من أهمية قصوى في الدولة، وبالتالي لابد من تلافي الأخطاء في هذا القطاع، كما يجب على القضاة والمحامين وكتاب وأمناء الضبط وكل الموظفين في قطاع العدالة باتقان استخدام الوسائط الإلكترونية والتعامل مع أجهزة الإعلام الآلي<sup>10</sup>.

**3- المقومات المادية:** يبرز الاختلاف الجوهري بين آلية التقاضي الإلكتروني والتقاضي التقليدي في المقومات المادية والتي تتمثل في العتاد اللازم للتقاضي الإلكتروني، وذلك بتوفير الحواسيب للقيام بعملية البرمجة للبيانات وإرسالها واستلامها بكل سهولة، وليكتمل دور الحاسوب لابد من إنشاء شبكات الأجهزة والمعدات الحاسوبية للربط بين الحواسيب، وكذا إنشاء قاعدة للبيانات تعتبر بمثابة أرشيف إلكتروني للدعوى المقامة في المحكمة، إلى جانب إنشاء موقع إلكتروني على شبكة الأنترنت ليكون بمثابة عنوان إلكتروني للمحكمة يسجل في البوابة الإلكترونية لوزارة العدل يتم من خلاله دفع الرسوم إلكترونياً ويساعد على الحصول على المعلومات المتعلقة بالدعوى من خلال الموقع<sup>11</sup>.

**المبحث الثاني: تطبيقات العصرنة الإلكترونية في المجال القضائي الجزائري**

في إطار تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومواكبة التطورات في استخدامها في كافة المجالات والأنشطة تم التفكير في تطبيق آلية التقاضي عن بعد في القضاء الجزائري في كل من المجال الجزائي (المطلب الأول)، وكذا في المجال المدني (المطلب الثاني).

### المطلب الأول: تطبيق آلية التقاضي الإلكتروني في المجال الجزائي

وجدت آلية التقاضي الإلكتروني في المجال الجزائي مجالا خصبا للتطبيق، حيث نلمسها من خلال تبني المشرع الجزائري لآلية المحاكمة عن بعد (الفرع الأول)، وكذا من خلال اعتماد آلية المراقبة الإلكترونية (الفرع الثاني)

### الفرع الأول: المحاكمة عن بعد

نص المشرع الجزائري على آلية المحاكمة عن بعد بمقتضى المواد 14- 15- 16 من القانون رقم 03-15 المتعلق بعصرنة العدالة، إلى جانب استحداث الكتاب الثاني مكرر بموجب الأمر 04-20 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية "بعنوان استعمال وسائل الاتصال المسموعة والمرئية أثناء الإجراءات"<sup>12</sup>، وذلك باعتماد هذه الآلية سواء في مرحلة التحقيق القضائي أو في مرحلة المحاكمة بهدف سماع المتهمين المتواجدين في المؤسسات العقابية دون عناء نقلهم للجهات القضائية، كما أجاز الأمر 02-15 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية بمقتضى المادة 65 مكرر 19، وكذا المادة 65 مكرر 27 إمكانية سماع شهادة الشهود عن طريق آلية المحادثة المرئية عن بعد قصد توفير الحماية اللازمة للشهود من خلال كتمان هويتهم حفاظا على أمنهم باعتبار أن هذه الآلية لا تسمح بمعرفة صور الأشخاص أو أصواتهم<sup>13</sup>، ومن جهة أخرى تساهم عملية المحاكمة عن بعد في ضمان سير الدعاوى بعدم تأجيل المحاكمات بسبب غياب الشهود.

كما عمل المشرع الجزائري من خلال المادة 14 من الأمر 03-15 المتعلق بعصرنة العدالة وكذا المادة 441 مكرر 8 من الأمر 04-20 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية من تحديد الشروط والإجراءات الواجب التقيد بها قبل اللجوء لتقنية التقاضي عن بعد والتي سنوجزها فيما يلي:

- الحصول على موافقة النيابة العامة والمتهم المحبوس، إلا أن المشرع الجزائري من خلال تعديل قانون الإجراءات الجزائية بمقتضى الأمر 04-20 تراجع عن هذا الشرط، حيث منح للقاضي سلطة تقديرية في إمكانية اللجوء لآلية التقاضي عن بعد حتى في حال اعترضت النيابة العامة أو المتهم عن الامتثال لهذا الإجراء طالما رأى عدم جدية هذا الاعتراض، ويصدر قرارا غير قابل للطعن باستمرار المحاكمة وفقا لهذه التقنية<sup>14</sup>.  
- أن يكون هناك سبب جدي للجوء لتطبيق آلية المحاكمة عن بعد كبعد المسافة أو بغرض حسن سير العدالة.

-وجوب تدوين التصريحات على دعامة تضمن سلامتها وترفق بملف الإجراءات.  
-يجب أن تضمن وسيلة التقاضي عن بعد سرية الإرسال وأمانته.  
-تحرير أمين ضبط المؤسسة العقابية محضرا عن سير عملية استعمال تقنية المحاكمة المرئية ويوقعه ثم يرسله بمعرفة رئيس المؤسسة العقابية إلى الجهة القضائية المختصة لإلحاقه بملف الإجراءات.

- أجرت الجزائر أول محاكمة عن بعد في محكمة القليعة في 07 أكتوبر 2015، وأول محاكمة دولية كانت بتاريخ 11 جويلية 2016 بمجلس قضاء المسيلة تم فيها سماع شاهد متواجد بمجلس قضاء في فرنسا بتقنية الصوت والصورة<sup>15</sup>، ثم توالى اللجوء لاستخدام آلية التقاضي عن بعد لتصل إلى 153 محاكمة لتزداد نسبة استعمال هذه التقنية وتشهد انتشارا واسعا سنة 2020 بسبب جائحة الكوفيد 19 وذلك بمنع نقل المحبوسين من المؤسسات العقابية من طرف قضاة التحقيق إلا في حالات الضرورة القصوى<sup>16</sup>.

### الفرع الثاني: المراقبة الإلكترونية

سعى المشرع الجزائري في إطار تجسيد برنامج إصلاح وعصرنة العدالة بوضع وسائل عقابية حديثة لتطوير السياسة العقابية وجعلها متماشية مع التطورات العلمية الحديثة وذلك باستحداث نظام الوضع تحت المراقبة الإلكترونية بموجب القانون رقم 01-18 المعدل والمتمم للقانون 04-05 المتعلق بتنظيم السجون<sup>17</sup> في الباب السادس المعنون "بتكليف العقوبة" في فصله الرابع تحت عنوان "الوضع تحت المراقبة الإلكترونية" بمقتضى المادة 150 مكرر والتي جاء فيها "الوضع تحت المراقبة الإلكترونية إجراء يسمح بقضاء المحكوم عليه كل العقوبة أو جزء منها خارج المؤسسة العقابية، يتمثل الوضع تحت المراقبة الإلكترونية في حمل الشخص المحكوم عليه طيلة المدة المذكورة في المادة في المادة 150 مكرر 01 لسوار الكتروني يسمح بمعرفة تواجده في مكان تحديد الإقامة المبين في مقرر الوضع الصادر عن قاضي تطبيق العقوبات". إن الغرض من آلية وضع السوار الإلكتروني للمحكوم عليه في جعله يقضي فترة عقوبته خارج أسوار السجن بمحل إقامته، فيتم وضع السوار الإلكتروني على مستوى يد أو كاحل المحكوم عليه طيلة فترة المراقبة المحددة بالأمر القضائي لتسهيل عمل مصالح المراقبة والضبطية القضائية، حيث يسمح السوار بتحديد مكان حامله وعند إزالته أو خرق الالتزامات يطلق السوار إشارات وذبذبات لإدارة المراقبة أو الشرطة التابع لاختصاصها الإقليمي<sup>18</sup>، حيث يفرض إجراء المراقبة الإلكترونية التقيد بجملة من الالتزامات من قبل المحكوم عليه فيمنع من التواجد في أماكن معينة وفي أوقات محددة، وذلك بجعله تحت الرقابة والمتابعة المستمرة وكذا يمنع من الالتقاء ببعض الأشخاص، ولا يمكنه تغيير محل الإقامة إلا بإذن من القاضي الأمر بهذا الإجراء<sup>19</sup>.

-تولت المادة 150 مكرر 2 من القانون 01-18 المعدل لقانون تنظيم السجون رقم 05-04 تحديد شروط اتخاذ إجراء المراقبة الإلكترونية والمتمثلة في:

- موافقة المحكوم عليه أو ممثله إذا كان قاصرا.

- أن يكون الحكم نهائيا.
  - أن يثبت المعني مقر سكن أو إقامة ثابت.
  - ألا يضر حمل السوار الالكتروني بصحة المعني.
  - أن يسدد المعني مبالغ الغرامات المحكوم بها عليه.
- كما اشترطت المادة 150 مكرر 01 من القانون 18-01 ألا يقرر تنفيذ العقوبة تحت نظام المراقبة الإلكترونية إلا في حالة الإدانة بعقوبة سالبة للحرية لا تتجاوز مدتها 03 سنوات، أو في حالة ما إذا كانت العقوبة المتبقية لا تتجاوز هذه المدة، كما لا بد من أخذ رأي النيابة العامة بشكل مسبق.

### المطلب الثاني: تكريس آلية التقاضي الالكتروني في المجال المدني

عمل المشرع الجزائري على إدماج آلية التقاضي الالكتروني في المجال المدني من خلال اعتماد آلية التوقيع والتصديق الالكترونيين في المجال القضائي ( الفرع الأول)، كما سنتولى تحديد الصعوبات التي يمكن أن تعترض تطبيق آلية التقاضي الالكتروني في القضاء المدني (الفرع الثاني).

### الفرع الأول: مظاهر تطبيق آلية التقاضي الالكتروني في المجال المدني

كان نتيجة لدخول التقنيات العلمية في المجال القانوني بصفة عامة وفي المجال القضائي بصفة خاصة ظهور تقنيات حديثة في كلا المجالين، حيث ظهرت المحررات الالكترونية كبديل عن المحررات الورقية وكذا التوقيع الالكتروني بدلا عن التوقيع اليدوي كونه يضمن زيادة مستوى الأمن والخصوصية في المعاملات، كما يعمل على حفظ سرية المعاملات والرسائل المرسلة، وعدم قدرة أي شخص آخر على الاطلاع أو تعديل أو تحريف الرسالة<sup>20</sup> ، لذا عمل المشرع الجزائري على إصدار قوانين جديدة لتنظيم المعاملات الالكترونية فأصدر القانون 15-04 المتعلق بالتوقيع والتصديق الالكترونيين الذي تولى تحديد آليات إنشاء التوقيع الالكتروني وسلطات التصديق الالكتروني، حيث سمح باستعمال الوسائل الحديثة في المعاملات المدنية والتجارية وحتى الإدارية، كما أدمج آلية التوقيع الالكتروني في القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة في الفصل الثاني تحت عنوان المنظومة المعلوماتية المركزية لوزارة العدل والإشهاد على صحة الوثائق الالكترونية في القسم الثاني المتعلق بالتصديق الالكتروني، حيث أمكن هذا القانون مهر الوثائق والمحررات القضائية التي تسلمها مصالح وزارة العدل والمؤسسات التابعة لها والجهات القضائية بتوقيع الكتروني<sup>21</sup> ، كما منح للتوقيع الالكتروني نفس الحجية القانونية للتوقيع اليدوي التقليدي مادام قد توافرت فيها الشروط القانونية وذلك بحفظ المعاملات الالكترونية سواء التجارية و الإدارية والمدنية في سجل الكتروني بهدف الرجوع إليها عند الحاجة.

أن المشرع الجزائري فلم يحدد الإجراءات الخاصة بالتقاضي الالكتروني في المجال المدني لذا يتم إخضاعها تلقائيا للشروط العامة المكرسة في قانون الإجراءات المدنية والإدارية، كما يكتسب الحكم الصادر في إطار التقاضي عن بعد نفس الحجية التي تتمتع



بها الأحكام العادية باعتبارها صادرة عن سلطة قضائية مختصة في إطار النظر في نزاع معروض أمامها.

كما عمل المشرع على استحداث مركز شخصنة الشريحة للإمضاء الإلكتروني لتولي مهمة مهر الوثائق الإدارية، وكذا المحررات القضائية بتوقيع الكتروني موثوق بهدف إتاحة الخدمات القضائية عن بعد مع إنشاء سلطة التصديق الإلكتروني لتكريس الحماية القانونية للأنظمة الآلية وبرمجيات التوقيع الإلكتروني، وكذا السماح بسحب النسخة العادية للقرارات الصادرة عن المحكمة العليا ومجلس الدولة الموقعة الكترونيا دون الحاجة إلى التنقل إلى مقر الجهة القضائية المصدرة لها، مع توفير خدمة التصحيح الإلكتروني للأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية لتمكين المواطنين من تقديم طلبات التصحيح والوثائق المرفقة بها عبر الانترنت أو على مستوى أقرب محكمة أو بلدية<sup>22</sup>، وكذا إنشاء شبكة اتصال داخلية بين المجالس القضائية والمحكمة العليا ومجلس الدولة لتمكين المحامين من تسجيل الطعن في المقررات القضائية أمام مصلحة الطعون على مستوى الشبكة بالمجلس القضائي وتتبع مآل الطعن دون الحاجة للانتقال لمقر المحكمة العليا<sup>23</sup>.

### الفرع الثاني: صعوبات تطبيق التقاضي الإلكتروني في القضاء المدني

إن تطبيق آلية التقاضي الإلكتروني في المجال المدني تحيطه جملة من الصعوبات التي تحول دون تحقيقه على أرض الواقع، لذا سنتولى تحديد هذه الصعوبات في النقاط التالية:

- من أكثر الصعوبات التي يمكن أن تعترض تطبيق آلية التقاضي الإلكتروني في الدعاوى المدنية تعدد الأشخاص المشاركين في الإجراءات وذلك بعكس الدعاوى الجنائية، حيث يقتصر أصحاب المصلحة على شخص واحد وبالتالي لا يمكن إدخال تكنولوجيا جديدة في العملية المدنية كما هو الحال في الإجراءات الجزائية.

- أن المشرع الجزائري نظم من خلال القانون رقم 15-04 المتعلق بالتصديق والتوقيع الإلكترونيين مسألة الإثبات حيث ساوى بين التوقيع التقليدي والتوقيع الإلكتروني من حيث القوة الثبوتية نظرا لما تمثله مسألة الإثبات من أهمية في المجال القضائي، لكن ما يؤخذ على المشرع الجزائري عدم توضيحه للمعاملات التي يقبل فيها التوقيع الإلكتروني ويسري عليها القانون<sup>24</sup>.

- النقص التشريعي المنظم لأحكام التقاضي الإلكتروني في مجال القضاء المدني سواء على المستوى الوطني أو الدولي وهو ما خلف قصورا في مجال التنظيم القضائي الخاص به، وعدم مواكبة قانون التجارة الإلكترونية للتطورات التي يشهدها نظام المعاملات الإلكترونية، كما أن تطبيق هذا القانون يعرف تأخرا كبيرا بسبب عدم تنصيب الأجهزة الخاصة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين إلى غاية اليوم<sup>25</sup>.

**خاتمة:**

أصبح استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال ضرورة عصرية لا غنى عنها في شتى القطاعات بما فيها قطاع العدالة، حيث سعى المشرع لعصرنة القطاع بإصدار القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة الذي أحدث ثورة في المجال التكنولوجي للقطاع والتحول نحو العالم الرقمي وذلك باعتماد نظام التقاضي الإلكتروني في الجزائر للقضاء على مساوئ العدالة التقليدية وتحسين الخدمة العمومية وتقريب العدالة من المواطن.

حيث توصلنا من خلال هذه الدراسة لعدة نتائج نوجزها في النقاط التالية:  
- أن آلية التقاضي الإلكتروني تعمل على تسهيل المعاملات القضائية بأقصى سرعة وبأقل التكاليف وبأدنى جهد مما يساعد على تخفيف العبء على الأطراف المشاركة في عملية التقاضي، وتعزيز الثقة في قطاع العدالة.

- بذلت الجزائر مجهودات معتبرة في مجال عصرنة العدالة، حيث عملت على إصدار جملة من النصوص القانونية والتي تحث على استخدام وسائل الاتصال الحديثة في مجال التقاضي أهمها القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة والأمر 15-02 والأمر 20-04 المتعلقين بتعديل قانون الإجراءات الجزائية رقم 66-155.

- من أهم مظاهر تطبيق آلية التقاضي الإلكتروني في المجال الجزائري نجد استحداث المشرع لتقنية المحادثة المرئية عن بعد وذلك بهدف سماع المتهمين المتواجدين في المؤسسات العقابية دون عناء نقلهم للجهات القضائية، وكذا استخدام آلية المراقبة الإلكترونية بواسطة السوار الإلكتروني كعقوبة بديلة تسمح بقضاء المحكوم عليه كل العقوبة أو جزء منها خارج المؤسسة العقابية مع بقاءه خاضعا لرقابة الجهات القضائية.  
- يظهر تطبيق المشرع الجزائري لآلية التقاضي عن بعد في المجال المدني باستحداث تقنية التوقيع والتصديق الإلكتروني في المجال القضائي كبديل عن التوقيع اليدوي تماشيا مع مقتضيات التكنولوجيا وتسهيلا للمعاملات القضائية.

- هناك العديد من التحديات التي تواجه تطبيق آلية التقاضي الإلكتروني في الجزائر فهناك شريحة كبيرة في المجتمع تجهل هذه الآلية وكيفية التعامل مع الوسائل الحديثة وتفضل التواصل مع قطاع العدالة بشكل مباشر نتيجة عدم الثقة في التقنيات الحديثة، وعدم التحكم الجيد في التكنولوجيا، وضعف البنية التحتية لقطاع الاتصالات الإلكترونية، والانقطاع المستمر لشبكة الانترنت مما يكون سببا رئيسيا في عدم تمكين المتقاضين من رفع الدعوى إلكترونيا وكذا قطع المحاكمات عدة مرات مما يؤثر على السير الحسن للمحاكمة عن بعد.

كما توصلنا لجملة من التوصيات والتي سنطرحها في النقاط التالية:  
- وضع برامج تثقيفية لجميع أفراد المجتمع للتعريف بآلية التقاضي الإلكتروني وإجراءاته وأهدافه، كالمعمل على إدراج موضوع التقاضي الإلكتروني ضمن المنظومة التعليمية لطلبة الحقوق في الجامعات بهدف إنجاح مشروع عصرنة العدالة.  
- التكوين المستمر للقضاة ول مستخدمي قطاع العدالة بهدف إكسابهم مهارات التعامل مع التقنيات الحديثة التي تتطلبها آلية التقاضي الإلكتروني.

-العمل على القضاء على المعوقات الفنية و التشريعية التي تقف عائقا أمام التطبيق الفعلي لتقنية التقاضي عن بعد.

### قائمة المراجع

أولاً: القوانين

1- النصوص القانونية

-القانون رقم 01-18، المؤرخ في 30-01-2018، المعدل للقانون 04-05 المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، الجريدة الرسمية، العدد 05، الصادرة في 30-01-2018.

2- الأوامر

-الأمر رقم 02-15، المؤرخ في 23 جويلية 2015، المعدل والمتمم للأمر رقم 66-155 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية، العدد 40، الصادرة في 23 جويلية 2015.

-الأمر رقم 04-20، المؤرخ في 30 أوت 2020، المعدل والمتمم للأمر 66-155 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية، العدد 51، الصادرة في 31 أوت 2020.

3- المراسيم الرئاسية

-المرسوم الرئاسي، رقم 99-234، المؤرخ في 19 أكتوبر 1999، المتضمن إحداث اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة، الجريدة الرسمية، العدد 74، الصادرة في 20 أكتوبر 1999.

4- المراسيم التنفيذية

-المرسوم التنفيذي، رقم 04-333، المؤرخ في 24 أكتوبر 2004، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة العدل، الجريدة الرسمية، العدد 67، الصادرة في 14 أكتوبر 2004.

ثانياً/ الكتب

-أحمد هدى، القاضي الالكتروني استعمال الوسائل الالكترونية في التقاضي، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، 2014.

ثالثاً/ المقالات

-أمل فوزي أحمد عوض، تحديات العدالة الرقمية أمام المحاكم المدنية، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، 2020.

-خضير عباس مشعان العيساوي، التقاضي الالكتروني، مجلة العلوم الإسلامية، المجلد 01، العدد 25، 2020، فلسطين.

-رباب محمود عامر، التقاضي في المحكمة الالكترونية، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، جامعة الكوفة، العراق، المجلد 13، العدد 25، 2019.

- زهراء بن عبد الله، نظام الوضع تحت المراقبة الإلكترونية إجراء بديل للعقوبة السالبة للحرية في التشريع الجزائري، مجلة القانون الدولي والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، 2020.
- سفيان عرشوش، أمال بدغيو، التقاضي الإلكتروني ودوره في ضمان سير مرفق العدالة خلال جائحة كوفيد 19، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 06، العدد 03، 2021.
- عبد الغني بن عيرد، بضيف هاجر، التقاضي الإلكتروني على ضوء أحدث التعديلات بين التطلعات والتحديات، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 06، العدد 02، 2021.
- فاتح مزيني، مظاهر رقمنة مرفق العدالة وأثرها على تحسين الخدمة العمومية للمتقاضين، مجلة بيليفيليا لدراسة المكتبات والمعلومات، جامعة العربي تبسي، تبسة، الجزائر، العدد 04، 2019.
- ليلي عصماني، نظام التقاضي الإلكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية، مجلة الفكر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 13، دس.
- نسيمة ترجمان، آلية التقاضي الإلكتروني في البيئة الرقمية، مجلة الدراسات القانونية، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، جوان 2019.
- الهوامش:

- المرسوم الرئاسي، رقم 99-234، المؤرخ في 19 أكتوبر 1999، المتضمن إحداث اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة، الجريدة الرسمية، العدد 74، الصادرة في 20 أكتوبر 1999.<sup>1</sup>
- المرسوم التنفيذي، رقم 04-333، المؤرخ في 24 أكتوبر 2004، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة العدل، الجريدة الرسمية، العدد 67، الصادرة في 14 أكتوبر 2004.<sup>2</sup>
- فاتح مزيني، مظاهر رقمنة مرفق العدالة وأثرها على تحسين الخدمة العمومية للمتقاضين، مجلة بيليفيليا لدراسة المكتبات والمعلومات، جامعة العربي تبسي، تبسة، الجزائر، العدد 04، 2019، ص 21.<sup>3</sup>
- أحمد هدى، القاضي الإلكتروني استعمال الوسائل الإلكترونية في التقاضي، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، 2014، ص 17.<sup>4</sup>
- الأمر رقم 15-02، المؤرخ في 23 جويلية 2015، المعدل والمتمم للأمر رقم 66-155 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية، العدد 40، الصادرة في 23 جويلية 2015.<sup>5</sup>
- نسيمة ترجمان ، آلية التقاضي الإلكتروني في البيئة الرقمية، مجلة الدراسات القانونية، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، جوان 2019، ص 135.<sup>6</sup>
- ليلي عصماني، نظام التقاضي الإلكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية، مجلة الفكر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 13، دس، ص 217.<sup>7</sup>
- خضير عباس مشعان العيساوي، التقاضي الإلكتروني، مجلة العلوم الإسلامية، المجلد 01، العدد 25، 2020، فلسطين، ص 13.<sup>8</sup>
- نسيمة ترجمان، المرجع السابق، ص 129.<sup>9</sup>
- خضير عباس، المرجع السابق، ص 133.<sup>10</sup>
- عبد الغني بن عيرد، بضيف هاجر، التقاضي الإلكتروني على ضوء أحدث التعديلات بين التطلعات والتحديات، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 06، العدد 02، 2021، ص 16.<sup>11</sup>
- الأمر رقم 20-04، المؤرخ في 30 أوت 2020، المعدل والمتمم للأمر رقم 66-155 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية، العدد 51، الصادرة في 31 أوت 2020.<sup>12</sup>
- عبد الغني بن عيرد ، هاجر بضيف ، المرجع السابق، ص 19.<sup>13</sup>
- المادة 441 مكرر 8 من الأمر 20-04 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية، المرجع السابق.<sup>14</sup>
- عبد الغني بن عيرد، هاجر بضيف، المرجع السابق، ص 20.<sup>15</sup>
- سفيان عرشوش، أمال بدغيو، التقاضي الإلكتروني ودوره في ضمان سير مرفق العدالة خلال جائحة كوفيد 19، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 06، العدد 03، 2021، ص 493.<sup>16</sup>
- القانون رقم 18-01، المؤرخ في 30-01-2018، المعدل للقانون 05-04 المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، الجريدة الرسمية، العدد 05، الصادرة في 30-01-2018.<sup>17</sup>

- مزيني فاتح، المرجع السابق، ص 26<sup>18</sup>
- زهراء بن عبد الله، نظام الوضع تحت المراقبة الإلكترونية إجراء بديل للعقوبة السالبة للحرية في التشريع الجزائري، مجلة القانون الدولي والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، 2020، ص 170.<sup>19</sup>
- رباب محمود عامر، التقاضي في المحكمة الإلكترونية، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، جامعة الكوفة، العراق، المجلد 13، العدد 25، 2019، ص 398<sup>20</sup>
- المادة 04 من الأمر 03-15، المتعلق بعصرنة العدالة، المرجع السابق.<sup>21</sup>
- سفيان عرشوش ، أمال بدغويو، المرجع السابق، ص489.<sup>22</sup>
- عبد الغني بن عيرد، بضياف هاجر ، المرجع السابق، ص18<sup>23</sup>
- عبد الغني بن عيرد، هاجر بضياف، المرجع السابق، ص 21<sup>24</sup>
- أمل فوزي أحمد عوض، تحديات العدالة الرقمية أمام المحاكم المدنية، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، 2020، ص 64<sup>25</sup>